

الانظمة السياسية



مقدمة من قبل

استاذة / نأشنا بابان

قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية

جامعة جيهان – اربيل 2018

تعريف النظم السياسية



استخدمت كلمة سياسة منذ زمن بعيد عند الاغريق ، ومنذ ذلك الوقت هي تحمل معاني متعددة ،فهي تعنى المواطن من اجل تحديد مركزه، وتحديد حقوقه وواجباته ، ومن معانيها تلك المتعلقة بدستور الدولة ونظامها القانوني، او معاني تتعلق بصلاحيات ومسئوليات السلطات الثلاثة لا سيما السلطة التنفيذية ، وحقوق وواجبات رئيس الدولة.

بذلك يكون الخلاف حول تحديد مدلول كلمة السياسة قديما جدا وما زال قائما الى اليوم، ومع ذلك نجد جميع الباحثين في شؤونها لا يتعدون الدولة او إلى السلطة او إلى كليهما. وهنا يمكننا القول انها اى كلمة السياسة متفاعلة ومتكاملة مع النظام السياسي ، وعناصر الدولة ، والسلطات فيها ، وهيئاتها، وعلاقتها ببعضها، وطبيعة هذه الموضوعات واهدافها ومركز مواطن منها و ضماناته فيها.



القانون الدستوري والسلطة السياسية :

جاء الترابط بين السياسة والقانون الدستوري من زاوية تطرق السياسة الى نفس الموضوعات التي يتولاها القانون الدستوري، فهل يعني ذلك التطابق بين مدلول القانون الدستوري و مدلول النظام السياسي؟

وهنا نشير الى ما تطرق اليه قسم من فقهاء علم السياسة والقانون العام، فقد عرفوا النظام السياسي (أنه نظام الحكم في اي دولة ، وهو الذي يتناول شرحه القانون الدستوري).
اي بمعنى ان النظم السياسية هي التي يتناول بيانها القانون الدستوري.

نرى ان السياسة عندما تدخل في اطار التنظيم القانوني تقترب من القانون الدستوري .

فئة الاخرى من الفقهاء حاولت التمييز بين العلمين، بالاشارة إلى عدم اختلاط القانون الدستوري بالنظام السياسي (اذ تتحدد دراسة النظام السياسي لبلد معين في وقت معين في معالجة ظاهرة السلطة السياسية وتطورها التاريخي بينما تدور دراسة القانون الدستوري حول معالجة الحلول القانونية النافذة فعلا في بلد معين وفي زمن معين في شأن وظيفة الحكم وطريقة ممارسة السلطة العامة).

انواع الانظمة السياسية



نماذج من الانظمة السياسية :-

الحكم الفردي (المونقراطية)

يقوم الحكم الفردي على قاعدة أساسية هي انفراد شخص واحد بممارسة السلطة ، بوصفها حقا شخصيا له ، فيعمد إلى حصر جميع السلطات بين يديه ويباشرها بنفسه ،

1. الملكية المطلقة : تستند الملكية المطلقة على الوراثة ، أي انتقال السلطة من السلف الى الخلف حسبما تقرره القواعد المعمول بها في انتقال الملك .

2. الدكتاتوري : ان الدكتاتورية صورة من صور الحكم الفردي ، مثلها مثل الملكية ، فكلاهما يقوم على اساس انفراد شخص بالسلطة ، لكن الدكتاتورية لا يتولى الحكم بالوراثة كالمالك بل يتنزهه عنوة بفضل قوة وكفايته وجهوده .

حكم الاقلية

يتولى السلطة عدد من الافراد بحيث لا يتفرد بها حاكم واحد ، كما هي الحال في النظام الفردي، ولا تكون بين ايدي الشعب ، كما هو الحال في النظام الديموقراطي، وحكومة الاقلية تعني ان زمام السلطة بين ايدي فئة قليلة.

الحكم الديمقراطي

في الحكم الديمقراطي السلطة مباشرة ، او بواسطة ممثلين ، بوصفه صاحب السلطة ومصدر السيادة يتكون اصطلاح الديمقراطية من كلمتين هما (Demos ومعناها الشعب ، و Kratos ومعناها سلطة او الحكم).

كما تعرف الديمقراطية بانها حكم الشعب وللشعب ومن اجل الشعب، وبهذا التعريف ، تكون الحكومة الديمقراطية الاداة التي يحكم بها الشعب نفسه، ويعبر عن ارادته وسيادته، كل هذا يقودنا الى النظرية المعاصرة لاشكال الحكومات القائمة على المبدأ الديمقراطي

الديمقراطية



نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامته الشخصية الانسانية ويقوم على اساس مشاركة اعضاء الجماعة في تولي شؤونها، وتتخذ هذه المشاركة اوضاعا مختلفة وقد تكون الديمقراطية سياسية Political Democracy ويكون الشعب فيها مصدر السلطة وتقرر الحقوق لجميع المواطنين على اساس من الحرية والمساواة من دون تمييز بين الافراد بسبب الاصل، الجنس، الدين او اللغة، ويستخدم اصطلاح الادارة الديمقراطية للدلالة على القيادة الجماعية التي تتسم بالمشورة والمشاركة مع المرؤوسين في عملية اتخاذ القرارات

صور الديمقراطية



1- الديمقراطية المباشرة

فيها الشعب مصدر السلطة ويمارس السلطة في آن واحد، ولا وجود للحكام في الديمقراطية المباشرة، وسبق ان طبق هذا النوع من الديمقراطية المباشرة في المدن اليونانية القديمة وبشكل خاص في اثينا، وفي بعض الكانتونات المقاطعات “الصغيرة في سويسرا.

2- الديمقراطية غير المباشرة

ولها تسميات اخرى “الديمقراطية النيابية او التمثيلية فيها الشعب يختار من ينوب عنه لكي يمارس السلطة، فالشعب يبقى مصدرا للسلطة غير انه لا يمارس السلطة بنفسه بل يفوض السلطة الى حاكم يختارونه من بينهم، وهذا هو النوع الشائع في الوقت الحاضر، حيث يختار الشعب ممثلين او نواباً لمدة معينة من السنين لكن لا يستطيع الناخبون محاسبة النائب الى حين انتهاء فترة نيابته



3- الديمقراطية شبه المباشرة

في الديمقراطية شبه المباشرة العلاقة تبقى قائمة بين جمهور الناخبين وبين الشخص الذي انتخبوه، ويستطيع الناخبون ازالة النائب واجراء انتخاب اخر للنيابة عنهم، وهذا النوع مطبق في سويسرا وبعض الولايات الاميركية، وتوجد وسيلة اخرى في الديمقراطية غير المباشرة هو الانتخاب وهو الوسيلة العظمى في انتخاب الافراد، ممكن ان يطرح على جمهور الناخبين مباشرة مشروع قانون وابداء الرأي بكلمة "نعم او لا" ، فاذا قالوا نعم يكون القانون بدون ان يمر على المجلس التشريعي.

الديمقراطية غير المباشرة او النيابية



ان الديمقراطية الاكثر شيوعا في العالم المعاصر هي الديمقراطية غير المباشرة او النيابية ، وفيها لا يزاول الشعب السلطة بنفسه بل يقتصر دوره على اختيار نواب يمارسون الحكم باسمه،

اي ان الشعب صاحب السلطة لا يباشر الحكم بنفسه كما هو الحال في الديمقراطية المباشرة، ولا يشارك النواب بعض شؤون الحكم كما هو الحال في الديمقراطية شبه المباشرة.

انما دور الشعب من هذا النوع من الديمقراطية يكون على اساس انتخاب عدد من الممثلين تتكون منهم الهيئات التي تتولى بمقتضى الدستور زمام الحكم في الدولة لمدة محددة

انواع أنظمة الحكم السياسية



توجد أنواع متعددة من الأنظمة الحكم السياسية وسنتطرق هنا الى ثلاث انواع أساسية هي النظام الرئاسي، والنظام البرلماني، والنظام الشبه رئاسي:
اولا النظام الرئاسي:-

النظام الرئاسي Presidential system، هو نوع من أنظمة الحكم يضع الهيئة التنفيذية بيد رئيس الدولة وهو رئيس الصفوة الحاكمة يعاونه مجموعة وزراء يعدون بمثابة مستشارين "وأحياناً يطلق عليهم أسم سكرتير كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية" ويكون رئيس الدولة هو رئيس الحكومة بالوقت نفسه، ويكون غير مسؤول سياسياً أمام السلطة التشريعية، ويختار رئيس الدولة "الحكومة" من قبل الشعب بشكل مباشر أو غير مباشر.



إن النظام الرئاسي يقوم على مجموعة من الأسس والمتطلبات التي يتميز بها عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى ويمكن الإشارة إلى هذه الأسس والمتطلبات بالآتي:

- 1- وجود رئيس دولة منتخب من قبل الشعب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- 2- الفصل شبه المطلق بين السلطات.
- 3- يكون اختيار الوزراء "الحكومة" بيد رئيس الدولة دون تدخل من السلطات الأخرى ويكونون مسؤولون أمامه فقط.
- 4- المرونة الحزبية.

مزايا النظام الرئاسي



- 1- توفير الاستقرار السياسي لمرحلة انتخابية كاملة.
- 2- تأمين استقرار الحكومة بغض النظر عن الاتجاهات الحزبية المعارضة.
- 3- يوفر فرصة أفضل لعمل الحكومة وحرية الحكومة وفي المقابل يوفر للبرلمان حرية الحركة والمناقشة فلبرلمان سلطة مهمة لعل أبرزها يتركز في المسائل المالية.
- 4- إن الرئيس في النظام الرئاسي يتمتع بشعبية كبيرة وهيبة مهمة لأنه مرشح الأمة ومنتخب من الأمة بشكل مباشر وهذا ما يعفي الرئيس من الولايات الضيقة.
- 5- إنه نظام ناجح في البلدان ذات التجربة الديمقراطية المتكامله والتي يكون فيها مستوى النضوج والوعي السياسيين عالياً.

عيوب النظام الرئاسي



- 1- إن تطبيق هذا النظام الذي يقوم على الفصل بين السلطات غير ممكن لأنه يعني كالفصل بين أجزاء الجسم البشري.
- 2- إنه يلغي مبدأ المسؤولية السياسية مما يعني إمكانية التهرب من المسؤولية وصعوبة معرفة المسؤول الحقيقي عن الخطأ.
- 3- يرى روسو أن فيه تجزئة للسيادة، وذهب آخرون مثل بعض الفقهاء/ المان كجيلنك ولاباند والفرنسي العميد ديكي إلى القول، إن الفصل بين السلطات يؤدي إلى هدم وحدة الدولة.
- 4- أنه يؤدي إلى الاستبداد في دول عالم الجنوب أي استبداد السلطة التنفيذية وهيمنة الرئيس سياسياً ودستورياً في الحياة الوطنية وإعادة انتخابه لأكثر من مرة.

والنظام البرلماني



- النظام البرلماني parliamentary system، هو نظام حكومة ينقسم فيه الحكم بين هيئتين احدهما الحكومة أو مجلس الوزراء وثانيهما البرلمان الذي يتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب مباشرة ومنه تنبثق الحكومة، ويجوز فيه البرلمان سحب الثقة عن الحكومة، كما يجوز للحكومة حل البرلمان، فهو إذاً نظام يعتمد التعاون والتوازن بين السلطات، وعلى مسؤولية الحكومة أمام البرلمان.
- وهناك من يعرف النظام البرلماني بشكل موجز ويرى انه ذلك النظام الذي يتضح فيه بوضوح التوازن والتعاون بين السلطات التشريعية والتنفيذية.



يقوم النظام البرلماني على مجموعة من الأسس والمتطلبات التي يتميز بها عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى ويمكن إيجاز هذه الأسس والمتطلبات وكما يأتي:

- 1- وجود ثنائية الجهاز التنفيذي.
- 2- وجود تعاون وتوازن ما بين السلطات.
- 3- وجود نوع من الصرامة الحزبية أو الانضباط الحزبي.

مزايا النظام البرلماني



- 1- إنه يؤدي إلى التفاعل الحقيقي بين السلطات الثلاث التي تعد كلاً منها مكملة للأخرى.
- 2- إنه يرسخ الديمقراطية ويمنع الاستبداد.
- 3- إن هناك المسؤولية السياسية مما يعني استحالة التهرب من الخطأ السياسي وسهولة معرفة المسؤول الحقيقي عن الخطأ.
- 4- إنه يؤدي إلى وحدة السيادة للدولة.

عيوب النظام البرلماني



- 1- إنه قد يؤدي في دول عالم الجنوب إلى ظاهرة عدم الاستقرار للحكومة.
- 2- في ظل الاتجاهات الحزبية المعارضة والمتضاربة من الصعوبة بمكان الحصول على تأييد قوي لعمل الحكومة.
- 3- إن رئيس الحكومة قد لا يتمتع بشعبية كبيرة كشخص مما قد لا يفضي عليه من الهيبة والرمزية العالية كرمز للأمة.
- 4- إن الحكومة ستكون خاضعة لتأثير جماعات مصالح مهمة وستكون الولاءات الضيقه حزبياً.
- 5- إن نظام غير فعال في الدول ذات التجربة السياسية الحديثة فهو يحتاج إلى وعي وإدراك سياسيين عاليين، إضافة إلى تعمق التجربة الحزبية.

النظام شبه الرئاسي



يعرف هذا النظام بالنظام الرئاسي-البرلماني. بمعنى هو نظام خليط بين النظام الرئاسي والبرلماني. ففي هذا النظام رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء شريكان في تسيير شئون الدولة، وتوزيع هذه السلطات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء يختلف من بلد الى آخر.

ولعل أحسن مثال على ذلك هو نظام الحكم الفرنسي منذ 1958 عندما قام الرئيس الفرنسي ديغول بتأسيس ما عرف في التاريخ السياسي الفرنسي بالجمهورية الخامسة. في هذا النظام أسس ديغول نظام برلماني على أن يقوم فيه الرئيس بمشاركة البرلمان في الحكم. وبمعنى آخر الحكم في هذا النظام هو مشاركة السلطة التنفيذية بين البرلمان ورئيس الجمهورية.

وتوزيع هذه السلطات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء تقوم على أساس الموافقة بين السلطتين. ففي فرنسا على سبيل المثال لقد أصبح من المتعارف عليه ان يقوم رئيس الجمهورية بأدارة الشؤون الخارجية للبلاد بينما يتولى رئيس الوزراء أدارة الشؤون الداخلية

مزايا النظام شبه الرئاسى



- (1) من حق الحكومة اصدار قرارات لها فاعلية القوانين بشرط موافقة رئيس الجمهورية على ذلك.
- (2) للحكومة الحق فى اقتراح القضايا التى يجب مناقشتها فى مجلس الشعب ويمكن ان تشترط على مجلس الشعب الكيفية التى يجب ان يتم بها مناقشة هذه القضايا كأن تشترط ان يتم مناقشتها بدون تعديل ولا اضافة أو ان يتم التصويت عليها بنعم أو لا.
- (3) هذا النظام يعطى لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الشعب والمطالبة بانتخابات جديدة للمجلس بشرط الا يسىء استخدام هذا الحق. بمعنى لا يجب على رئيس الجمهورية المطالبة بانتخابات جديدة للمجلس أكثر من مرة واحدة فى كل سنة.
- (4) ومن جهة أخرى يمكن للجمعية الوطنية فصل رئيس الوزراء أو أى وزير آخر عن طريق سحب الثقة منهم.
- (5) لرئيس الجمهورية الحق فى فرض قانون الطوارئ.
- (6) لرئيس الجمهورية الحق فى أستفتاء الشعب فى قضايا يراها هامة ونتائج هذا الاستفتاء لها قوة القانون فى الدولة.
- (7) المرجعية الدستورية فى هذا النظام فى يد مجلس دستورى. وكيفية اختيار هذا المجلس يختلف من دولة الى أخرى

عيوب النظام شبه الرئاسى



- 1- المشكلة الاساسية التى تواجه هذا النظام هى عندما تتصادم مصالح رئيس الجمهورية مع مصالح رئيس مجلس الوزراء الذى يمثل مصالح البرلمان. وهذه المشكلة عرفت فى السياسة الفرنسية "بمشكلة التعايش المزدوج".
- (2) اساءة استخدام قانون الطوارى من قبل رئيس الجمهورية. ولعل خير مثال على ذلك هو استخدام الرئيس المصرى حبنى مبارك لهذا القانون من منذ ان تولى السلطة عام 1981 الى الان.
- (3) امكانية قيام رئيس الجمهورية باساءة استخدام حقه فى استفتاء الشعب كما هو سائد اليوم فى كثير من الدول ذات النظام شبه الرئاسى



شكرا لحسن استماعكم